

تقرير اللجوء لعام 2023

ملخص تنفيذي





حقوق الطبع والنشر © وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA)، 2023

تُخلي وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA) أو أي شخص ينوب عنها مسؤوليتها عن الاستخدام المحتمل للمعلومات الواردة في هذا المنشور.

صورة الغلاف: # Adobe Stock 457573540

لوكسمبورغ: مكتب مطبوعات الاتحاد الأوروبي، 2023

نسخة PDF ISBN 978-92-9403-210-2 معرف الوثيقة الرقمي: 10.287/860721
ISSN 2600-2957 BZ-AH-23-001-AR-N

يجوز النسخ بشرط الإشارة إلى المصدر. في حالة استخدام أو إعادة نسخ الصور أو غيرها من المواد التي لا تخضع لحقوق النشر الخاصة بالوكالة الأوروبية للجوء، يتعين الحصول على إذن مباشر من أصحاب حقوق النشر.

تقرير اللجوء لعام 2023

التقرير السنوي عن وضع اللجوء في الاتحاد الأوروبي

ملخص تنفيذي

تموز/يوليو 2023

توطئة

ما فتنت الحماية الدولية والمؤقتة تنصدر المناقشات المتعلقة بالسياسات طوال عام 2022، حيث وصل إلى أوروبا عدد إجمالي قدره 5 ملايين شخص يطلبون الحماية. وشمل ذلك الإجمالي عدد طلبات اللجوء التي ارتفعت إلى ما يقرب من مليون طلباً، بالإضافة إلى أكثر من 4 ملايين طلب تسجيل لمنح الحماية المؤقتة للأشخاص الفارين من الحرب في أوكرانيا. وبطبيعة الحال، فإن حجم التدفق الداخلي اختبر قدرة نظم اللجوء والاستقبال الوطنية على استيعاب ارتفاعات جديدة، ووجدت دول الاتحاد الأوروبي الموسع نفسها أمام ضرورة إيجاد حلول سريعة ولكنها قابلة للتطبيق.



أبرزت التطورات التي حدثت في مجال الحماية الدولية في عام 2022 أهمية وجود هيكل حماية فعال يشارك فيه أصحاب المصلحة المتعددون. وحسبما ورد في هذا التقرير، واصلت مؤسسات الاتحاد الأوروبي جهودها الرامية إلى المضي قدماً في إصلاح نظام اللجوء الأوروبي المشترك (CEAS) ومواصلة تعزيز التعاون العملي فيما بين دول الاتحاد الأوروبي الموسع على أساس التضامن والمسؤولية. كما قامت بدور رائد في تقديم استجابة أوروبية منسقة لاحتياجات النازحين من أوكرانيا.

بُغية تلبية الاحتياجات القائمة والناشئة، استجابت دول الاتحاد الأوروبي الموسع عن طريق تعديل السياسات والممارسات، وتخصيص موارد إضافية، وسنّ تغييرات في التشريعات. فالتطورات الإيجابية العديدة موضع تقدير واحتفاء. ولكن في عالم تسوده أنماط التحول السريع في الهجرة واللجوء، لا مجال للاستكانة، وينبغي أن تكون الدروس المستفادة في عام 2022 حافزاً لمزيد من التحسين. فقد أشار تفعيل دور الحماية المؤقتة وتوسيع نطاقها على وجه السرعة إلى أن سنّ تشريعات فعّالة والتخطيط للطوارئ، مقترناً بالإرادة السياسية الأعم، من شأنه أن يؤدي إلى استجابات سريعة للأزمات الإنسانية؛ ويوفر إمكانية التنبؤ والاستقرار للمستفيدين؛ ويعزز التقارب في الممارسات المتبعة في عدة بلدان. والأهم من ذلك أن استجابة الاتحاد الأوروبي لحماية النازحين من أوكرانيا من شأنها أن تمهد الطريق لتوجيه نظام اللجوء في الاتحاد الأوروبي ككل من خلال التعبيرات المماثلة عن التضامن وتقاسم المسؤولية.

بعد سنة كاملة من العمل بولاية معززة، اختتمت وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء عام 2022 بعدد غير مسبوق من خطط التشغيل لتقديم المساعدة العملية والتقنية في المقام الأول إلى الدول الأعضاء التي تعاني من ضغوط غير متناسبة على نظمها الخاصة باللجوء والاستقبال. وكما نُصّ عليه في النظام الأساسي لوكالة الاتحاد الأوروبي للجوء، سيستمر تطور برنامج العمل الجديد للوكالة خلال العام المقبل. وسيكفل مسؤول الحقوق الأساسية المعين حديثاً التابع للوكالة استمرار عمليات الوكالة في الالتزام التام بالحقوق الأساسية وسيواصل موظفو التنسيق في الدول الأعضاء إحداث التوازن في التعاون مع السلطات الوطنية وستبدأ آلية الرصد في مطلع عام 2024 في المساعدة على تنسيق الممارسات في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. وإذ ترقى للحفاظ على ريادتها كمركز للخبرة في مجال اللجوء، ستواصل الوكالة الاضطلاع بدور رئيسي في الجهود الأوروبية الرامية إلى توفير الحماية للمحتاجين إليها.

Nina Gregori
المدير التنفيذي
الوكالة الأوروبية للجوء

المحتويات

| | |
|---|----|
| توطئة..... | 5 |
| المحتويات..... | 6 |
| مقدمة..... | 7 |
| 1. التطورات العالمية في مجال اللجوء..... | 8 |
| 2. التطورات الرئيسية في اللجوء في الاتحاد الأوروبي..... | 9 |
| 3. الدعم من الاتحاد الأوروبي في عام 2022..... | 11 |
| 4. عمل نظام اللجوء الأوروبي المشترك..... | 12 |
| 4.1. الوصول إلى الإجراءات..... | 12 |
| 4.2. إجراءات دبلن..... | 14 |
| 4.3. الإجراءات الخاصة لتقييم احتياجات الحماية..... | 14 |
| 4.4. معالجة طلبات اللجوء في الدرجة الأولى..... | 15 |
| 4.5. معالجة طلبات اللجوء في الدرجة الثانية أو أعلى..... | 16 |
| 4.6. الحالات العالقة..... | 16 |
| 4.7. استقبال طالبو الحصول على الحماية الدولية..... | 16 |
| 4.8. جوانب الاحتجاز التي تتطوي على مقدمي طلبات ومقدمي طلبات سابقين..... | 17 |
| 4.9. الحصول على المعلومات..... | 17 |
| 4.10. المساعدة والتمثيل القانونيان..... | 17 |
| 4.11. خدمات الترجمة الشفهية..... | 18 |
| 4.12. المعلومات الخاصة ببلد المنشأ..... | 18 |
| 4.13. انعدام الجنسية في سياق اللجوء..... | 18 |
| 4.14. مضمون الحماية..... | 19 |
| 4.15. إعادة التوطين والقبول لأسباب إنسانية..... | 20 |
| 5. الأطفال وذوو الاحتياجات الخاصة في إجراءات اللجوء..... | 21 |
| ملحوظات ختامية..... | 23 |



مقدمة



يقدم تقرير اللجوء السنوي الصادر عن وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUA)، بوصفه مصدرًا مرجعيًا للمعلومات بشأن الحماية الدولية في أوروبا، نظرة عامة شاملة على التطورات الرئيسية في مجال اللجوء في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأيسلندا وليختنشتاين والنرويج وسويسرا (دول الاتحاد الأوروبي الموسع).

يستهل التقرير بلمحة وجيزة عن الاتجاهات والموضوعات الرئيسية المطروحة للمناقشة حول النزوح القسري على الصعيد العالمي، ثم يضيق التقرير نطاقه على أوروبا. ويتناول التطورات الرئيسية على الصعيدين الوطني والأوروبي، مستعرضًا جميع جوانب نظام اللجوء الأوروبي المشترك (CEAS). ويعرض التقرير سوابق قضائية مختارة ليوضح كيف وضعت المحاكم تفسير القوانين الأوروبية والوطنية. بالإضافة إلى ذلك، تُسلط الإحصائيات بشأن المؤشرات الرئيسية الضوء على الاتجاهات في مجال اللجوء في عام 2022.

واجهت دول الاتحاد الأوروبي الموسع عددًا استثنائيًا من الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية في عام 2022 نتيجة للزيادة الحادة في طلبات اللجوء المقدمة في أوروبا، إلى جانب النزوح القسري لملايين الأشخاص من أوكرانيا عقب الغزو الروسي. وفي ضوء هذه التطورات، حشد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه حجمًا غير مسبوق من الموارد لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الحماية.



1. التطورات العالمية في مجال اللجوء

واستمر تزايد حدة النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان خلال العقد الماضي في عام 2022. وأسفرت مجموعة من الأزمات، بما فيها النزاعات الجديدة والجارية والصدمات المناخية والاضطرابات الجيوسياسية والعنف والاضطهاد، إلى فرار الملايين من الأشخاص من أوطانهم في عام 2022. وتسبب الغزو الروسي لأوكرانيا في واحدة من أسرع وأكبر أزمات النزوح القسري منذ الحرب العالمية الثانية.



استمرت أو تزايدت حالات نزوح كبيرة أخرى قائمة سلفاً في جميع أنحاء العالم، ما دفع بأعداد النازحين على الصعيد العالمي إلى أعلى مستويات تاريخية في عام 2022، ليصل إلى ما يقرب من 103 ملايين شخص، حسب تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). وشهدنا تبعات خطيرة على السكان المدنيين في أفغانستان وبوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وموزامبيق وميانمار ونيكاراغوا والمثلث الشمالي لأمريكا الوسطى (غواتيمالا والسلفادور وهندوراس) ومنطقة الساحل وسوريا وفنزويلا.

على هذه الخلفية، واصل المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى إيجاد حلول للأشخاص المحتاجين إلى الحماية. وفي إطار التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، قُدمت استجابات فعالة في مجال الحماية للأشخاص الفارين من أوكرانيا في أطر زمنية قصيرة. وفيما يتعلق بالحماية الدولية، واصل المجتمع الدولي، في إطار الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، تصميم وتنفيذ مبادرات ترمي إلى: (1) تخفيف الضغط على البلدان المضيفة؛ و(2) تعزيز الاعتماد الذاتي للاجئين؛ و(3) توسيع فرص الوصول إلى الحلول في بلدان ثالثة؛ و(4) دعم الظروف في بلدان المنشأ من أجل العودة الآمنة والكرامة.

في الوقت الذي يواصل فيه أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم معالجة الجوانب المعقدة لأنماط النزوح المتغيرة دائماً، تتطور الحماية الدولية نصاً وروحاً بحيث تلبي الاحتياجات الناشئة. ومن بين القضايا الرئيسية التي ظلت في بؤرة الاهتمام في مجال اللجوء في عام 2022 ما يلي:

- التركيز على الأطفال والفُصَّر غير المصحوبين بذويهم؛
- وفهم احتياجات النساء والفتيات في سياق النزوح وتلبيتها على نحو أفضل؛
- والتركيز على الصحة البدنية والنفسية للنازحين كشاغل يومي؛
- والنزوح الناجم عن تغير المناخ بوصفه عاملاً يتمخض عن احتياجات الحماية ويشكّلها في جميع أنحاء العالم؛
- ومراعاة قضايا انعدام الجنسية في سياق اللجوء والتداخل بين انعدام الجنسية واحتياجات الحماية.

2. التطورات الرئيسية في اللجوء في الاتحاد الأوروبي

أسفر الغزو الروسي لأوكرانيا عن النزوح القسري لمستويات غير مسبوقة في العقود الأخيرة في أوروبا وزيادة الضغط على أنظمة الاستقبال المثقلة بالأحمال بالفعل. وخلفت الحرب أثرًا عميقًا في تشكيل الهجرة واللجوء، واحتلت بطبيعة الحال مكانة محورية في صنع السياسات المتعلقة بالحماية على الصعيد الوطني وصعيد الاتحاد الأوروبي طوال العام.



تعبيرًا عن التزام الاتحاد الأوروبي بإبداء التضامن الكامل مع أوكرانيا، اعتمد مجلس العدالة والشؤون الداخلية بالإجماع في 4 آذار/مارس 2022 قرارًا تنفيذيًا بتفعيل توجيه الحماية المؤقتة ومنح الحماية المؤقتة للنازحين الفارين من الحرب في أوكرانيا. وأنشأت المفوضية الأوروبية منصة التضامن، التي أصبحت محور استجابة الاتحاد الأوروبي المنسقة. كما وضعت خطة عمل تتألف من 10 نقاط تتضمن تدابير تتخذها المفوضية الأوروبية ووكالات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء لتلبية احتياجات الفارين من الحرب في أوكرانيا.

في أعقاب قرار المجلس في آذار/مارس 2022، شرعت دول الاتحاد الأوروبي في تطبيق القرار التنفيذي من خلال اتخاذ الترتيبات الإجرائية وترتيبات الاستقبال ذات الصلة، وتنظيم حملات إعلامية، ومنح الأشخاص الفارين من أوكرانيا إمكانية الحصول على الحقوق. وأتاح تفعيل التوجيه المتعلق بالحماية المؤقتة وتنفيذه عمليًا للأشخاص الفارين من الحرب في أوكرانيا وضعًا قانونيًا واضحًا والحصول بطريقة منهجية على الحقوق ذات الصلة.

بفضل العمل الدؤوب الذي قامت به الرئاسة الفرنسية والتشكيكية لمجلس الاتحاد الأوروبي، وبتنسيق من المفوضية الأوروبية، أحرز تقدم كبير في عام 2022 إزاء النهوض بمجموعة الإصلاحات الواردة في **ميثاق الهجرة واللجوء** وتعزيز التعاون العملي فيما بين دول الاتحاد الأوروبي الموسع. ونتيجة لذلك، اعتمد المجلس في حزيران/يونيه 2022 ولايات تفاوضية بشأن لوائح الفرز ونظام بوروداك، فضلًا عن نهجه العام بشأن اقتراح تنقيح قانون حدود شنغن. وتوصل 21 بلدًا أيضًا إلى اتفاق بشأن تنفيذ آلية التضامن الطوعي، ما يمهّد الطريق لإحراز مزيد من التقدم بشأن لائحة إدارة اللجوء والهجرة. وتنص الآلية على ضرورة الإعراب عن التضامن مع الدول الأعضاء التي تعاني من ضغوط خاصة على نظم اللجوء والاستقبال لديها من خلال عمليات إعادة التوطين والمساهمات المالية وغيرها من تدابير الدعم.

وعلى مستوى البرلمان الأوروبي، قدم المقررون في عام 2022 مشاريع تقارير عن جميع المقترحات التشريعية الواردة في ميثاق الهجرة واللجوء وعن توجيهه (المعاد صياغته) المتعلق بالعودة. في أيلول/سبتمبر 2022، توصل البرلمان والرئاسة الدورية لمجلس الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق سياسي على **خارطة طريق مشتركة** للمفاوضات بين المشرعين المشاركين بغرض اعتماد المقترحات التشريعية قبل نهاية الفترة التشريعية 2019 إلى 2024.

تصدّرت الإدارة الفعالة للحدود الخارجية وما يرتبط بها من أثر على الأداء السليم لنظام شنغن قائمة الموضوعات الرئيسية للمناقشة بين واضعي السياسات الأوروبيين. وقدمت المفوضية الأوروبية وثيقة سياسات لإطلاق استراتيجية متعددة السنوات للإدارة المتكاملة للحدود تتناول قضايا مراقبة الحدود؛ وأنشطة البحث والإنقاذ؛ وتحليل المخاطر؛ والتعاون المشترك بين الوكالات وعلى صعيد الاتحاد الأوروبي وعلى الصعيد الدولي؛ وعودة رعايا البلدان الثالثة المقيمين بصورة غير قانونية؛ والحقوق الأساسية؛ والبحث والابتكار؛ والتعليم والتدريب. كما بذلت جهود لتعزيز التعاون مع بلدان المنشأ والعبور للتصدي للهجرة غير النظامية.

ما برحت الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي تشهد ضغوطًا متزايدة، حيث ارتفعت أعداد الوافدين ارتفاعًا حادًا لمدة سنة ثانية على التوالي. وفقًا للبيانات الأولية التي جمعتها فرونتكس، تم الكشف عن 330,000 حالة عبور غير نظامية للحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي في عام 2022، ما يمثل زيادة بنسبة 64% مقارنةً بعام 2021. ولم تشمل هذه الأرقام النازحين من أوكرانيا، حيث تم تسجيلهم بصورة منفصلة. ولمعالجة الوضع على الحدود الخارجية، واصلت المفوضية الأوروبية تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء على خط المواجهة من خلال تقديم المساعدة المالية والاستجابات العملية بالتنسيق مع وكالات الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين.

قدمت المفوضية الأوروبية خطة عمل تتضمنان مجموعة من التدابير التنفيذية لمجابهة التحديات الفورية والمستمرة على طول طرق وسط البحر الأبيض المتوسط وغرب البلقان. وتشمل خطة العمل لوسط البحر الأبيض المتوسط 20 تدبيرًا مصممًا للحد من الهجرة غير النظامية وغير الآمنة، وإيجاد حلول للتحديات الناشئة في مجال عمليات البحث والإنقاذ، وتعزيز التضامن المتوازن مع المسؤولية فيما بين الدول الأعضاء. كما تشمل خطة العمل لغرب البلقان 20 تدبيرًا تنفيذيًا منظمًا على أساس خمس ركائز. والهدف منها هو

للاطلاع على نظرة عامة مفصلة عن الإجراءات التي اتخذتها دول الاتحاد الأوروبي الموسع لتنفيذ الحماية المؤقتة للأشخاص الفارين من أوكرانيا، انظر تقرير الاتحاد الأوروبي بشأن توفير الحماية المؤقتة للنازحين من أوكرانيا: استعراض أحداث العام.

تعزيز التعاون بشأن الهجرة وإدارة الحدود بين الاتحاد الأوروبي وبلدان غرب البلقان، التي تتمتع بمكانة فريدة كبلدان في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

في عام 2022، واصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تقديم المساعدة من خلال عمليات البحث والإنقاذ للأشخاص والسفن المعرضة للخطر في البحر الأبيض المتوسط. وكان من بينهم المهاجرين واللاجئين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا، ويشرعون في رحلات تهدد حياتهم ينظمها المهربون الذين استخدموا أساليب متزايدة الخطورة لعبور البحر الأبيض المتوسط. ونظرًا لعدم وجود آلية مقبولة عمومًا وقابلة للتنبؤ بأحداث البحث والإنقاذ على نطاق الاتحاد الأوروبي، لا تزال القيود المفروضة على الترتيبات والممارسات الحالية هدفًا للانتقادات. وبالنسبة لتلك الأصوات، كثيرًا ما يؤدي انعدام التنسيق في أنشطة البحث والإنقاذ والعمل الفردي من جانب بلدان فردية وتجريم المنظمات غير الحكومية المشاركة في أنشطة البحث والإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط، إلى اضطراب بقاء المهاجرين على القوارب لعدة أيام.

وفقًا للتقليد الذي دام لعقود من الزمن والمتمثل في كون الاتحاد الأوروبي الجهة الفاعلة الرئيسية في تعزيز الحلول الموجهة نحو الحماية في جميع أنحاء العالم، واصل الاتحاد الأوروبي تعاونه الشامل والمفيد للطرفين مع بلدان ثالثة. حيث شملت الأنشطة المنفذة في إطار البعد الخارجي لسياسة الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي جهودًا لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية؛ ومكافحة شبكات التهريب؛ والتعاون مع البلدان الثالثة فيما يتعلق بإجراءات العودة وإعادة القبول؛ والعمل مع البلدان الشريكة إزاء إدارة الهجرة والحدود؛ وتقديم الدعم لحلول الحماية في أجزاء أخرى من العالم؛ واستحداث مسارات قانونية للحماية في أوروبا.

في إطار دور محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (CJEU) لضمان التفسير والتطبيق المتسق لقانون الاتحاد الأوروبي، أصدرت المحكمة ما يربو على 20 حكمًا قضائيًا في عام 2022، تغطي موضوعات تتعلق بما يلي:

- الانتفاع الفعّال بإجراءات اللجوء؛
- إجراءات دبلن؛
- ومفهوم التطبيق اللاحق؛
- وقبول طلبات الحصول على الحماية الدولية؛
- والحق في الاطلاع على ملف إداري ومعنى إبلاغ القرار "كتابيًا"؛
- وسحب ظروف الاستقبال المادية؛
- ونطاق الاحتجاز والمراجعة القضائية لمشروعية الاحتجاز؛
- وجمع شمل الأسر التي تضم أشخاص فُصّر؛
- وسحب الحماية الدولية لأسباب تتعلق بالأمن القومي.



3. الدعم من وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء في عام 2022

في 19 كانون الثاني/يناير 2022، دخلت اللانحة (الاتحاد الأوروبي) 2021/2023 المتعلقة بإنشاء وكالة لجوء تابعة للاتحاد الأوروبي حيز النفاذ بمنح الوكالة ولاية معززة. خلال عام 2022، أثبتت الوكالة دورها كمركز للخبرة في مجال اللجوء من خلال توسيع نطاق دعمها العملياتي والتقني لتلبية الاحتياجات الناشئة. فقد خُفّ الغزو الروسي لأوكرانيا واحتياجات واسعة النطاق من الحماية، وسرعان ما استجابت الوكالة لتقديم المساعدة إلى البلدان التي تستقبل أعدادًا كبيرة من النازحين من أوكرانيا. وساهمت الوكالة، بوصفها طرفًا فاعلاً أساسيًا في استجابة الاتحاد الأوروبي الجماعية لتلبية احتياجات الملايين من النازحين، إسهامًا فعّالًا في تنفيذ حلول الحماية في جميع أنحاء أوروبا.



لتوفير معلومات تستند إلى الأدلة لمجموعة واسعة من الجمهور، من بينهم مقررّي السياسات، واصلت وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء في عام 2022 جمع المعلومات المتعلقة بمواضيع محددة وآخر المستجدات والمواضيع الناشئة والتنبؤات في مجال اللجوء ومعالجتها وتوليّفها وتحليلها. ودعّم التدريب الذي أعدته وقدمته الوكالة التنفيذ العملي لنظام اللجوء الأوروبي المشترك من خلال مساعدة موظفي اللجوء والاستقبال على تعزيز معارفهم ومهاراتهم واستقلالهم من أجل تنفيذ إجراءات تتسم بالكفاءة والإنصاف وفقًا لمعايير الاتحاد الأوروبي.

أحد مجالات العمل الرئيسية لوكالة الاتحاد الأوروبي للجوء هو تقديم المساعدة العملياتي والتقنية، خاصة للدول الأعضاء التي تعاني من ضغوط غير متناسبة على نظم اللجوء والاستقبال لديها. وفي عام 2022، قدمت وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء الدعم العملياتي لعدد قياسي من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بلغ 14 دولة: النمسا وبلجيكا وبلغاريا وقبرص والتشيك واليونان وإيطاليا ولاتفيا وليتوانيا ومالطا وهولندا ورومانيا وسلوفينيا وإسبانيا. وشمل الدعم العملياتي لنظم اللجوء والاستقبال الوطنية في عام 2022 مجموعة من الإجراءات التي اتخذت وفقًا للسياق والاحتياجات المحددة في كل بلد، بما في ذلك الدعم لزيادة قدرات الاستقبال وتحسين جودة ظروفه، وتسجيل الطلبات ومعالجتها في المرحلتين الأولى والثانية من الإجراءات، ودعم عمليات إعادة التوطين وتحسين جودة إجراءات دبلن وتوحيدها. كما دعّمت الوكالة الدول الأعضاء في تنفيذ حلول الحماية للنازحين من أوكرانيا.

من خلال تعاون وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء مع بلدان ثالثة، على أساس خرائط الطريق الثنائية والبرامج الإقليمية التي يمولها الاتحاد الأوروبي، واصلت الوكالة في عام 2022 دعم البعد الخارجي لنظام اللجوء الأوروبي المشترك. وجرى تنفيذ خرائط طريق للتعاون الثنائي مع **ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو ومصر والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية وصربيا وتركيا**، في حين نجحت الوكالة على الصعيد الإقليمي في تنفيذ أنشطة شملت جميع بلدان شمال إفريقيا والنيجر. وفي ضوء الولاية الجديدة للوكالة والتطورات الجيوسياسية في مجال اللجوء، اعتمد مجلس إدارة وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء في آذار/مارس 2023 **استراتيجية منقحة للتعاون الخارجي**.

تضمّن النظام الأساسي لوكالة الاتحاد الأوروبي للجوء أحكامًا لضمان التزام الوكالة التام بالحقوق الأساسية عند أداء مهامها. في عام 2022، نفذت وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء أنشطة تحضيرية لتعيين موظف للحقوق الأساسية ووضع استراتيجية للحقوق الأساسية وإنشاء آلية للشكاوى، يجوز بموجبها لأي شخص يتأثر مباشرة بأعمال خبير في فريق دعم اللجوء، أو أي طرف يمثل هذا الشخص، متى ارتأى أن حقوقه الأساسية قد انتهكت بسبب تلك الإجراءات، تقديم شكوى خطية إلى وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء.



4. عمل نظام اللجوء الأوروبي المشترك

في ضوء الزيادة الحادة في أعداد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية في أوروبا ونظم الاستقبال الوطنية المشبعة، نفذت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع مبادرات تشريعية وسياساتية وعملية في عام 2022 لإدارة الوضع المتقلب. وفي الوقت نفسه، أعربت منظمات المجتمع المدني والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات دولية أخرى عن مخاوف بشأن بعض الممارسات داخل إدارات اللجوء والاستقبال الوطنية.



4.1. الوصول إلى الإجراءات

في عام 2022، تلقت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع عددًا أكبر بكثير من طلبات الحماية الدولية مما تلقتها في السنوات الماضية. وشكّل ما يقرب من 996,000 طلب للحصول على الحماية الدولية التي قُدمت في دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع زيادة بنحو نصف الطلبات مقارنةً بعام 2021 وخُمسها مقارنةً بمعدل الطلبات قبل نقشي جانحة كوفيد-19 في عام 2019. وفي حين ظل مجموع الطلبات المقدمة في دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع أقل بكثير من مستواه في عام 2015، تجاوز عدد الطلبات القيم المسجلة في عام 2015 في العديد من البلدان



(انظر الشكل 1).

في جميع دول الاتحاد الأوروبي، قُدمت 7 من كل 10 طلبات في أعلى خمس بلدان تلقياً لأعداد الطلبات – وهي ألمانيا وفرنسا وإسبانيا والنمسا وإيطاليا (مرتبة تنازلياً). وقدمت غالبية الطلبات من مواطني سوريا وأفغانستان وتركيا وفنزويلا وكولومبيا. وفي حين أن المعدلات القياسية لعامي 2015 و2016 كانت مدفوعة في المقام الأول بطلبات الحماية الدولية المقدمة من أشخاص قادمين من سوريا وأفغانستان والعراق، فإن الزيادة الحالية تأتي من طائفة أوسع من الجنسيات.

في ضوء تزايد عدد الوافدين والطلبات، واصلت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع جهودها الرامية إلى توفير إمكانية الحصول على الحماية، مع الإدارة الفعّالة لحدودها. وفي أعقاب الاتجاهات التي سادت في السنوات الأخيرة، طبّقت عدة دول أعضاء على طول حدود الاتحاد الأوروبي قواعد خاصة لإدارة الأعداد الكبيرة من الوافدين وإعلان حالة الطوارئ في أوضاع محددة. وفي حين أن الهدف من هذه التدابير هو مساعدة السلطات على رصد وإدارة التدفقات الوافدة والكشف عن حالات التهريب، فقد علقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومجلس أوروبا ومنظمات المجتمع المدني على الآثار المترتبة عليها عملياً، فدقت ناقوس الخطر حول مخاطر الحق في اللجوء ومبدأ عدم الإعادة القسرية.

أدى تفعيل التوجيه المتعلق بالحماية المؤقتة أيضاً إلى إحداث تغييرات في العملية وخلف أثراً على القدرة على تسجيل طلبات الحماية الدولية بطرق شتى، حيث كان على دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع أن تسجل أيضاً الأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية مؤقتة. وتمخّض ذلك عن إدخال عدة تعديلات على إجراءات التسجيل والإقامة، بهدف تيسير العملية المتعلقة بالنازحين من أوكرانيا وتسريعها، ما أدى في بعض الأحيان إلى تأخر وصول طالبي اللجوء إلى الإجراءات.

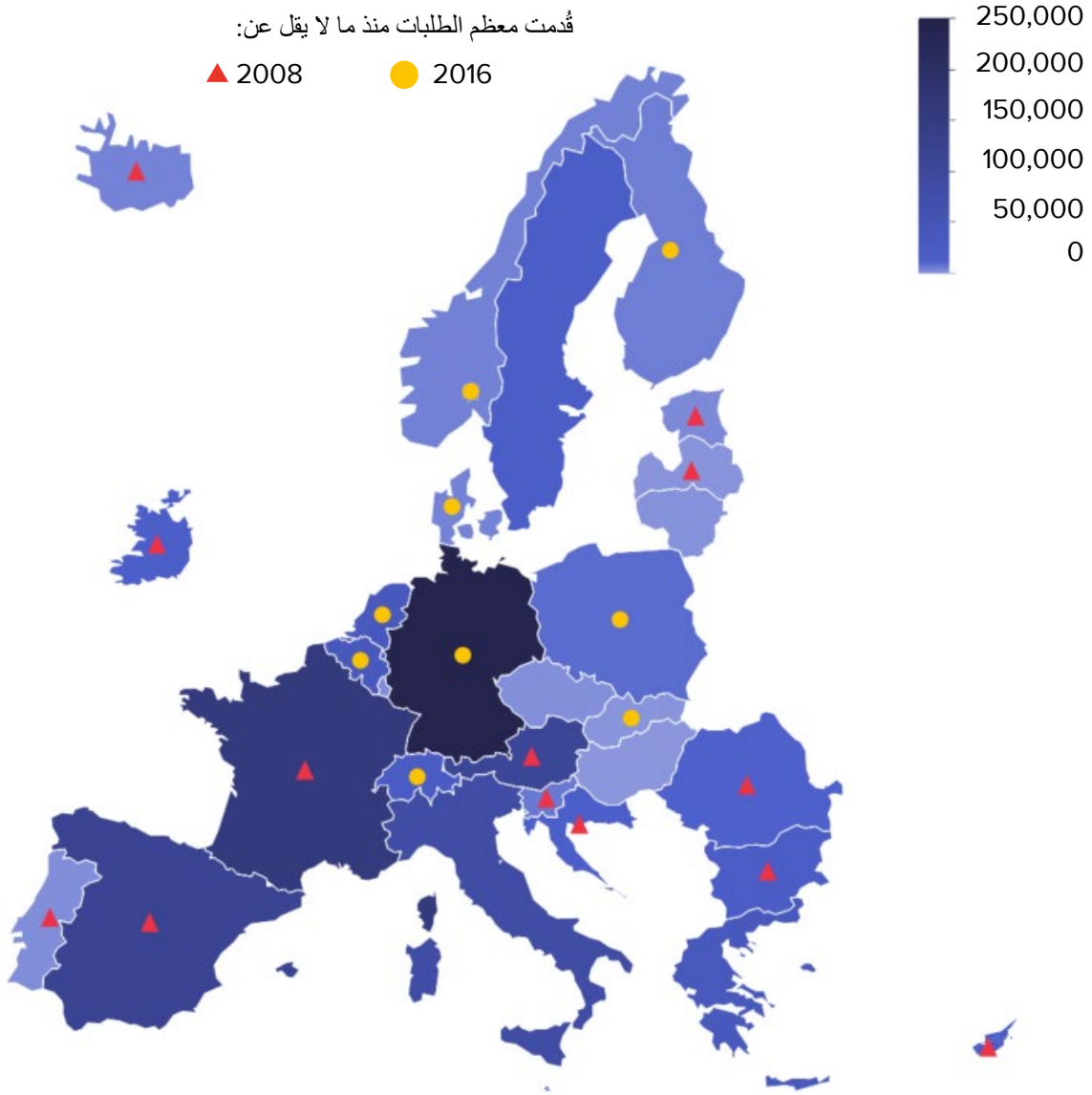




أعلى عدد غير مسبوق من الطلبات في 13 دولة من دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع



الشكل 1. طلبات الحماية الدولية بحسب دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع في 2022



ملحوظة: لم تتوفر البيانات السنوية بالنسبة لأيسلندا. وحُسيب الإجمالي السنوي على أنه مجموع الطلبات الشهرية. المصدر: المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي "يوروستات" [migr_asyappctza، migr_asyappctzm بالنسبة لأيسلندا] اعتباراً من 13 نيسان/أبريل 2023.



4.2. إجراءات دبلن

استمرت التطورات إزاء إنشاء آلية تضامن جديدة لتكملة نظام دبلن على مستوى الاتحاد الأوروبي في عام 2022. وتعدُّ آلية التضامن الطوعي لمدة سنة واحدة، التي أنشأتها المفوضية الأوروبية في أعقاب اتفاق بين 3 دولة عضواً و3 بلدان منتسبة، فرصة لتمهيد الطريق للتوصل إلى حل أكثر استدامة بموجب لائحة إدارة اللجوء والهجرة المقترحة.



في الإطار القانوني الحالي للاتحاد الأوروبي، وضعت الدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية ووكالة الاتحاد الأوروبي للجوء خارطة طريق لتحسين تنفيذ عمليات النقل بموجب لائحة دبلن الثالثة في عام 2022، وبدأت الدول الأعضاء في تطبيق الحلول العملية المحددة في خارطة الطريق للتغلب على المعوقات الرئيسية التي تعترض تنفيذ عمليات النقل في عام 2023.

في حين رُفعت قيود جائحة كوفيد-19 تدريجياً في عام 2022، كان نقص الموظفين من بين المشكلات الرئيسية التي واجهت وحدات دبلن في عام 2022 – ويرجع سبب ذلك جزئياً إلى إعادة تكليف مسؤولي الحالات في دبلن بدعم وصول الأشخاص المحتاجين إلى حماية مؤقتة – ما جعل من الصعب التصدي لعبء العمل المتزايد.

وفقاً للبيانات المؤقتة التي يجري تبادلها بانتظام بين وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء و29 دولة من دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع، صدرَ 163,000 قرار في عام 2022 استجابة لطلبات صادرة للانتفاع بإجراءات دبلن. ويمثل هذا زيادة بأكثر من خُمسين مقارنةً بعام 2021، ما أدى إلى أعلى إجمالي سنوي منذ عام 2016 على الأقل. وعموماً، بلغت النسبة السنوية للقرارات الواردة بشأن طلبات اللجوء المقدمة للوصول إلى إجراءات دبلن 16 في المائة، مقارنةً بعام 2021. وعلى الرغم من أن بعض القرارات المتعلقة بطلبات الوصول إلى إجراءات دبلن تتعلق بحالات جمع شمل الأسر، فإن النسبة الثابتة للقرارات إلى الطلبات تشير إلى أن عددًا متزايداً من طالبي اللجوء انتقلوا في عام 2022 من بلد الوصول الأول إلى بلد آخر لتقديم طلب جديد (يُشار إليها بالانتقالات الثانوية)، ما أثر على عدد حالات اللجوء عمومًا.

على المستوى القطري، واصلت ألمانيا وفرنسا تلقي معظم القرارات استجابة للطلبات المقدمة فيهما، حيث تشكلان معاً أكثر من ثلاثة أخماس إجمالي قرارات دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع. على غرار السنوات السابقة، أصدرت إيطاليا معظم القرارات جماعياً بشأن طلبات دبلن. غير أنه وللمرة الأولى على الإطلاق، ظهرت بلغاريا والنمسا في المركز الثاني والثالث بين الدول التي تُصدر معظم القرارات، متجاوزين بذلك ألمانيا واليونان.

في عام 2022، بلغ معدل قبول القرارات استجابة لطلبات دبلن، الذي يقيس نسبة قرارات قبول المسؤولية (صراحةً أو ضمناً) عن دراسة الطلبات من جميع القرارات الصادرة، 60% (6 نقاط مئوية أعلى من عام 2021). ويمثل هذا زيادة لأول مرة منذ خمس سنوات على مستوى الاتحاد الأوروبي الموسَّع.

بعد الانخفاض إلى معدلات منخفضة جداً خلال جائحة كوفيد-19 في عامي 2020 و2021، ما زال عدد عمليات نقل دبلن التي تم تنفيذها في عام 2022 منخفضاً. وعموماً، نُفذت نحو 15,000 عملية نقل في عام 2022، وهو ما يمثل سبع تقريباً أكثر من الأعداد في عام 2021، ولكنه أقل بنحو خُمسين من العدد في عام 2019.

أحتج بالمادة 17(1) من لائحة دبلن الثالثة بنحو 4,800 مرة في عام 2022، وشهد هذا العدد زيادة للمرة الأولى منذ 4 سنوات ولكنه لا يزال أدنى بكثير من مستويات ما قبل انتشار الجائحة. المادة 17(1) عبارة عن بند تقديري يجيز لدولة عضو دراسة طلب الحماية الدولية المقدم من قبل مواطن من بلد ثالث أو شخص عديم الجنسية، حتى لو لم يكن ذلك ضمن مسؤوليتها بموجب المعايير المنصوص عليها في اللائحة.

4.3. الإجراءات الخاصة لتقييم احتياجات الحماية

في أثناء دراسة طلبات الحماية الدولية في الدرجة الأولى، يمكن للدول الأعضاء استخدام إجراءات خاصة بموجب شروط معينة – مثل الإجراءات المعجلة أو الإجراءات الحدودية أو الإجراءات ذات الأولوية – مع الالتزام بالمبادئ والضمانات الأساسية المنصوص عليها في قانون الاتحاد الأوروبي.



على مدار عام 2022، تدخلت المحاكم الوطنية لتقييم الأحكام التشريعية، فضلاً عن التنفيذ العملي للإجراءات الخاصة. ولا تزال هناك شواغل بشأن تطبيق إجراءات الحدود ومخاطر تسريعها استناداً إلى مفهوم البلد الآمن والطلبات اللاحقة.

وإجمالاً، قُدِّمَ 76,000 طلب لاحق في نفس دولة الاتحاد الأوروبي الموسَّع في عام 2022، وهو ما يمثل انخفاضًا مقارنة بعدد 91,000 طلب لاحق في عام 2021. وبلغت نسبة الطلبات اللاحقة إلى إجمالي عدد الطلبات واحد من كل 12 طلبًا، ما يمثل انخفاضًا ملحوظًا مقارنةً بعام 2021 (حيث بلغت واحد من كل 7 طلبات).

4.4. معالجة طلبات اللجوء في الدرجة الأولى

أدت زيادة عدد طلبات الحماية الدولية، إلى جانب ملايين النازحين من أوكرانيا الذين يحتاجون إلى حماية مؤقتة، إلى زيادة الضغط على القدرة على معالجة الطلبات في إجراءات الدرجة الأولى. واستجابت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع لهذه الحاجة باعتماد تدابير لزيادة كفاءة نظام اللجوء بأسره والإسراع في إجراءات اللجوء.



شُرِعَ في تعيين موظفين جدد وإعادة تنظيم سلطات البت في الطلبات، وأنشئت مكاتب إقليمية إضافية لزيادة وجودها وتيسير الوصول إلى إجراءات اللجوء والسلطات المختصة. واستحدثت بعض دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع سياسات ومبادئ توجيهية لإعطاء الأولوية لأوصاف معينة، ومددت الحدود الزمنية لإصدار قرار من الدرجة الأولى، واختصرت أو أغفلت بعض الخطوات في الإجراءات عندما تكون النتيجة لصالح مقدم الطلب. ولتحسين الإجراءات وتسريعها، وضعت عدة بلدان مبادئ توجيهية عامة جديدة لتقييم الطلبات واعتمدت سياسات جديدة بشأن الحالات المقدمة بأوصاف ومن جنسيات محددة من مقدمي الطلبات.

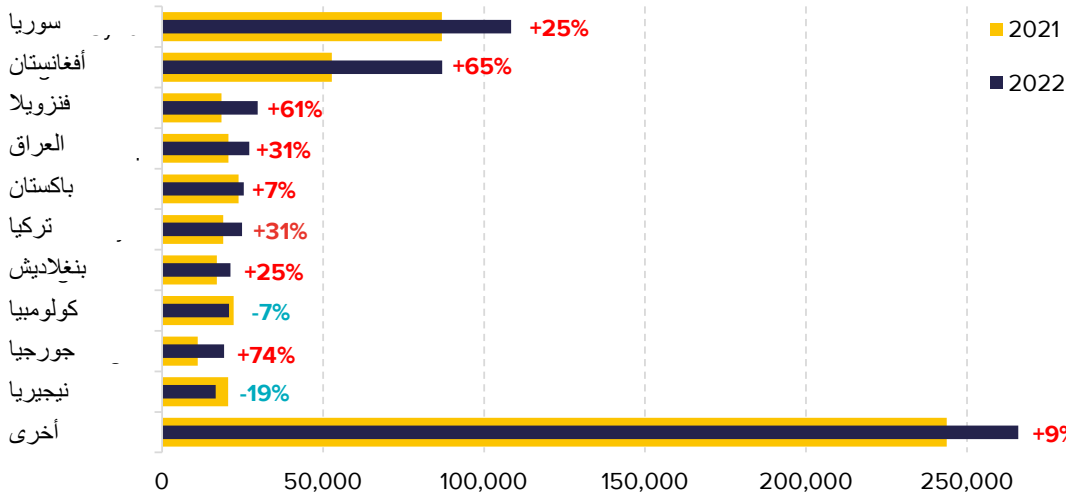
في عام 2022، أصدرت سلطات اللجوء في دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع زهاء 646,000 قرار من الدرجة الأولى، أي أكثر من خُمس القرارات الصادرة في عام 2021 وأكثرها منذ عام 2017. وفي الوقت ذاته، قُدِّمَ عدد كبير من الطلبات في عام 2022 (بزيادة النصف)، لا سيما في النصف الثاني من العام. وبحلول نهاية عام 2022، فاق عدد الطلبات عدد قرارات الدرجة الأولى بمقدار 345,000، ما أدى إلى زيادة عدد الحالات التي لم يبت فيها من الدرجة الأولى في معظم دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع عما كان عليه قبل عام مضى.

أصدرت ثلاث دول من دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع ثلثي جميع قرارات الدرجة الأولى تقريبًا في عام 2022: ألمانيا (31%) وفرنسا (20%) وإسبانيا (13%). تلتها إيطاليا (8%)، والنمسا (6%) واليونان (6%). وصدرت معظم قرارات الدرجة الأولى في دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع لصالح مواطني سوريا وأفغانستان، وتم البت في 3 من كل 10 طلبات (انظر الشكل 2). وحصل مواطنو تركيا (25,000) وبنغلاديش (21,000) وجورجيا (19,000) على معظم القرارات في السجلات الرسمية.

إصدار مزيد من قرارات الدرجة الأولى في عام 2022 لجميع بلدان المنشأ الرئيسية تقريبًا



الشكل 2. قرارات الدرجة الأولى في دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع بحسب أعلى 10 بلدان منشأ تلقت القرارات، عام 2022 مقارنةً بعام 2021



المصدر: يوروستات [migr_asycdfsta] اعتبارًا من نيسان/أبريل 2023.

تم سحب نحو 140,000 طلب في جميع الدرجات في دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع في عام 2022، وهو ضعف العدد المسجل في عام 2021 وأكثرها منذ عام 2016. وعمومًا، ارتفعت نسبة الطلبات المسحوبة إلى مجموع عدد الطلبات المقدمة من نحو طلب واحد من كل 10 طلبات في السنوات الأربع السابقة إلى طلب واحد من كل 7 طلبات في عام 2022. وكان ما لا يقل عن أربعة أخماس جميع الطلبات المسحوبة في عام 2022 ضمنية. ومن الممكن أن يسحب طالب اللجوء طلبه ضمنيًا من أحد دول الاتحاد الأوروبي من أجل تقديم طلب مجددًا في بلد آخر، ما يشير إلى التنقلات الثانوية نحو غيرها من دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع. وفي هذا الصدد، كان ثمة نمط من الانسحابات الضمنية العديدة، ومن ثمَّ التنقلات الثانوية، من البلدان الواقعة على طول طريق البلقان والبلدان الواقعة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي.

4.5. معالجة طلبات اللجوء في الدرجة الثانية أو أعلى

في عام 2022، شملت التطورات التي حدثت في إجراءات الدرجة الثانية في بعض دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع تقييمات أو تفسيرات جديدة للحق في الوصول إلى إجراء الاستئناف، مثل من يجوز لهم تقديم استئناف والشروط الواجب على مقدم الطلب الامتثال لها للوصول إلى إجراءات الاستئناف. وخضع نطاق الاستئناف في حالات الحماية الدولية لمزيد من التحسينات، بما فيها اشتراط إجراء تقصي بآثر فوري (في المستقبل) للحقائق والنقاط القانونية معًا والأثر الإيجابي للاستئناف لمواءمة الممارسات المحلية والأحكام التشريعية مع الأحكام ذات الصلة من توجيه إجراءات اللجوء المعاد صياغته.



شرعت المحاكم في تقييم فعالية سبل الانتصاف، في حين أن طول إجراءات الاستئناف لا يزال أحد الجوانب المثيرة للقلق بصفة خاصة، ما أدى إلى اقتراح تغييرات تشريعية أو اعتمادها أو تنفيذها بالفعل لتسريع إجراءات الاستئناف. كما أعادت المحاكم النظر في الهيئة المختصة التي يجب أن تتولى المسؤولية عن استئناف القرار الصادر في طلب اللجوء.

4.6. الحالات العالقة

بنهاية عام 2022، كان ثمة ما يقرب من 899,000 طلب لجوء ينتظر البت فيها في دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع، وهو ما شكل زيادة بنحو خُمس طلبات اللجوء مقارنةً بعام مضي. ويمثل هذا العدد معظم الحالات التي تنتظر البت فيها منذ نيسان/أبريل 2020، عندما توقفت معالجة الطلبات أو كانت محدودة للغاية أثناء بداية تفشي جائحة كوفيد-19.



في حين ظل عدد الحالات التي لم يُبت فيها مستقرًا نسبيًا حتى تموز/يوليو 2022، فإنه بدأ يرتفع باستمرار بعد ذلك موكبًا للعدد المتزايد من طلبات اللجوء، في حين أن القرارات الصادرة في الدرجة الأولى بدأت تتراجع كثيرًا عن عدد الطلبات في الربعين الأخيرين من عام 2022 مقارنةً بالربعين الأولين من نفس العام. ومن ثمَّ، بلغ مجموع الحالات التي لم يُبت فيها معدلًا أعلى بكثير مما كان عليه في مستوى ما قبل الأزمة في أواخر عام 2014، وهو ما زاد من الضغط على نظم الاستقبال الوطنية.

تنتج مجموعة من البيانات الصادرة عن يوروستات ونظام الإنذار المبكر والتأهب التابع لوكالة الاتحاد الأوروبي للجوء تصنيف الحالات التي لم يُبت فيها في الدرجة الأولى والحالات التي لم يُبت فيها في الدرجة الثانية أو درجة أعلى. وتشير النتائج إلى أن مجموع الحالات التي لم يُبت فيها شهد زيادة في الدرجة الأولى، في حين استمر في الانخفاض في درجات أعلى.

4.7. استقبال طالبو الحصول على الحماية الدولية

يمكن القول إن عام 2022 تعرضت فيه نظم الاستقبال في دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع للاختبار لأقصى الحدود، حيث طُلب منها ليس تلبية احتياجات عدد متزايد من طالبي الحماية الدولية فحسب، بل احتياجات ملايين الأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية مؤقتة أيضًا – ومن ثمَّ بحاجة إلى مأوى.



لا يزال التحدي الرئيسي يكمن في عدم توفر أماكن كافية، على الرغم من أن الدول الأعضاء واصلت استثمارها بصورة كبيرة في تعزيز قدرات الاستقبال. وتخطت بعض البلدان جميع القدرات المسجلة السابقة، ولكن لم يكن هذا كافيًا لتوفير أماكن إقامة ملائمة لجميع مقدمي طلبات الحماية. وقد تفاقم التحديات المتعددة الأوجه في بعض الأحيان بسبب عدم كفاية طرق التمويل ومشاكل في التعاون مع البلديات. ولم يبلغ سوى حفنة من دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع (مثل بلدان العبور التي غالبًا ما ينتقل منها مقدمو الطلبات نحو بلد آخر من دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع) عن مشاكل في القدرات لديها.

بحثت الدول الأعضاء إيجاد سبل مختلفة للاستجابة للاحتياجات المتزايدة. وتواصل بعضهم مع جهات فاعلة جديدة لتعزيز نظام الاستقبال، وذلك مثلًا من خلال المشاركة الأوثق لمنظمات المجتمع المدني أو الجهات الفاعلة في البلديات أو إدارة الكوارث أو الجهات الفاعلة الخاصة. وفي أطر خطط عملياتها، ساعدت وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء 10 بلدان على تعزيز نظم الاستقبال لديها.

شهدت ظروف الاستقبال تدهورًا في المراكز المكتظة وأدت إلى ظروف دون المستوى في بعض دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع، حسبما وثقته منظمات المجتمع المدني على نطاق واسع. وتدخلت المحاكم لإعادة تأكيد التزامات الدول الأعضاء بتوفير ظروف الاستقبال بفعالية. وطالما أن التركيز لا يزال منصبًا على الاحتياجات الفورية، مثل إيجاد أماكن استقبال كافية وضمان ظروف معيشية ملائمة، يبدو أن عددًا أقل من المبادرات قد نُفذ لتيسير التحاق مقدمي الطلبات بالعمل أو التوجيه في المجتمع الجديد أو الحصول على التعليم والرعاية الصحية.

4.8. جوانب الاحتجاز التي تنطوي على مقامي طلبات ومقدمي طلبات سابقين

في عام 2022، ما برحت أوجه القصور في الممارسات وظروف الاحتجاز تخضع للتدقيق من جانب المنظمات الدولية والأوروبية والوطنية المعنية بالرصد والقضاء، مثل لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب (CAT) ولجنة مجلس أوروبا لمنع التعذيب (CPT) ومكاتب أمناء المظالم الوطنية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECtHR) والمحاكم الوطنية، بالإضافة إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات المجتمع المدني. وقد تمخضت قرارات المحاكم في بعض الأحيان عن اتخاذ إجراءات لمواءمة السياسات والممارسات الوطنية مع التشريعات الأوروبية ذات الصلة.



استمر تعديل قدرات الاحتجاز في دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع على أساس الاحتياجات التشغيلية، وذلك في الأساس لفتح مرافق احتجاز جديدة أو التخطيط لإنشائها. وكان اللجوء إلى الاحتجاز أحد بواعث القلق الرئيسية التي أثارها منظمات المجتمع المدني. وأعرب عن بواعث القلق في عدد من البلدان إزاء ممارسة احتجاز طالبي الحماية على الحدود والاحتجاز بحكم الواقع بوجه عام، في الوقت الذي ينتظر فيه رعايا البلدان الثالثة القادمون حديثًا تقديم طلب، وظروف الاحتجاز وإعاقة الحصول على الحقوق، مثل الحصول على المعلومات والمساعدة القانونية.

4.9. الحصول على المعلومات

في عام 2022، واصلت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع تحسين تقديم المعلومات لطالبي اللجوء من خلال الابتكارات والتحسينات الرقمية، مثل المنصات والمواقع الجديدة. وبالإضافة إلى السلطات الوطنية، واصلت منظمات المجتمع المدني الاضطلاع بدور أساسي على قدم المساواة في تيسير الحصول على المعلومات. وتبذل السلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني جهودًا متزايدة لضمان حصول طالبي الحماية الدولية والمستفيدين منها على المعلومات بلغة يفهمونها. ولهذا، تُرجم المحتوى إلى عدة لغات، مع التركيز بوجه خاص على توفير المعلومات باللغتين الأوكرانية والروسية.



قد تحتاج مجموعات محددة من مقدمي الطلبات إلى معلومات مصممة خصيصًا لحالتهم وظروفهم. فقد خلق وصول أعداد كبيرة من النازحين من أوكرانيا مشهدًا جديدًا للمعلومات؛ وخصصت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع موارد كبيرة لتطوير منصات ومواد إعلامية يجري تحديثها بانتظام لتوفير أحدث المعلومات وأكثرها دقة في بيئة سريعة التغير. وحظيت السلطات الوطنية في هذه العملية بالدعم، على سبيل المثال، من مبادرات وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (من المسؤول عن الحماية المؤقتة؟) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (صفحات المساعدة). كما جرى إعداد معلومات جديدة للمواطنين الروس الذين يطلبون الحماية.

4.10. المساعدة والتمثيل القانونيان

في عام 2022، واصلت بعض دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع جهودها الرامية إلى تحسين إمكانية الحصول على المساعدة القانونية وتحسين جودتها في جميع مراحل إجراءات اللجوء. وأطلقت مبادرات ومشاريع جديدة، مثل التعاقد مع المحامين المتخصصين العاملين في مسائل اللجوء وتقديم دعم إضافي لمقدمي الطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة. وأتيح التطوير المهني وأدوات جديدة للعاملين في المجال القانوني، بهدف عام هو تحسين جودة الخدمات. ولوحظ أيضًا بذل جهود كبيرة في توفير خدمات المساعدة القانونية في جميع مراحل إجراءات اللجوء من خلال التحول الرقمي والترابط بين بوابات تحديد السلطة المختصة ومنصات المحاكم.



غير أن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من توجيه إجراءات اللجوء المعاد صياغته، حسيماً ورد في السنوات السابقة، لا يزال مسألة مثيرة للقلق على الحدود وفي مرافق الاحتجاز وفي إجراءات الاستئناف بسبب عدم كفاية المعلومات وعدم إمكانية الحصول على المساعدة القانونية والتمثيل القانوني. وفي بعض الحالات، أدى قصر الحدود الزمنية في الإجراءات الحدودية أو الإجراءات الخاصة أو إجراءات دبلن إلى محدودية المساعدة القانونية أو رداءة جودتها أو عدم وجودها.

استجابةً للغزو الروسي، قامت السلطات الوطنية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني بحشد الموارد لتقديم الدعم الفوري للنازحين من أوكرانيا، بما في ذلك تقديم المعلومات القانونية والمساعدة بمشاركة نشطة من نقابات المحامين الوطنية.

4.11. خدمات الترجمة الشفهية

في عام 2022، أخذت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّعة عدة مبادرات لتحسين خدمات الترجمة الشفهية في إجراءات اللجوء، لا سيما في سياق توفير الخدمات المناسبة للناجين من الاتجار بالبشر ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير خدمات الرعاية الصحية. واستمرت الجهود لتحسين جودة خدمات الترجمة الشفهية من خلال التدريب والتوجيه وأدوات الجودة ومواد الدعم للمترجمين الشفويين. والجدير بالذكر أنه كان هناك اتجاه متزايد نحو إشراك المستفيدين من الحماية كمترجمين شفويين في سياق اللجوء؛ وقد استطاع هؤلاء المترجمون الشفويون، بما لديهم من خبرة مكتسبة مباشرة في العملية، تقديم الدعم المناسب لمقدمي الطلبات الجدد.



لمواكبة وصول النازحين من أوكرانيا، عمدت بعض دول الاتحاد الأوروبي الموسَّعة إلى زيادة عدد المترجمين الشفويين الناطقين باللغة الأوكرانية والروسية وإصدار المزيد من المواد الإعلامية بتلك اللغات. وأثارت هذه الجهود بعض الانتقادات من جانب منظمات المجتمع المدني التي أبلغت عن وجود نظام للكيل بمكيالين في تقديم المساعدة إلى الأشخاص الفارين من أوكرانيا، الذين تلقوا دعماً سريعاً في مجال الترجمة الشفهية، ولطالب اللجوء من بلدان أخرى. كما أعربت منظمات المجتمع المدني عن بواعث قلقها إزاء الحواجز اللغوية والثقافية على الحدود بسبب عدم توفر خدمات الترجمة الشفهية وسوء ترجمة المعلومات، ما حال دون فهم المهاجرين لحقوقهم والتزاماتهم فهماً مجدياً.

4.12. المعلومات الخاصة ببلد المنشأ

تمحورت التطورات الرئيسية في إنتاج المعلومات الخاصة ببلد المنشأ في عام 2022 حول تحسين المنهجيات والاستثمار في التكنولوجيات وفرق البحث الجديدة وتحسين التعاون مع الباحثين الآخرين الموجودين في أوروبا (على سبيل المثال في الوحدات الوطنية للمعلومات الخاصة ببلد المنشأ ومنظمات المجتمع المدني العاملة في بلد المنشأ) وإنتاج المعلومات بسرعة لمجابهة حالات الأزمات الجديدة. واصل توفير معلومات بلد المنشأ التركيز على بلدان المنشأ الأكثر شيوعاً لطالبي اللجوء في أوروبا، وهي أفغانستان وكولومبيا وسوريا وتركيا وفنزويلا. وبطبيعة الحال، ركز إنتاج معلومات بلد المنشأ في عام 2022 أيضاً على الأوضاع في أوكرانيا وروسيا.



ثمّة تحدٍ يبدو أنه لا يزال قائماً، حسبما ألفت منظمات المجتمع المدني الضوء عليه، يتعلق بعدم إمكانية الوصول إلى قواعد البيانات الخاصة بمعلومات بلد المنشأ وسهولة استخدامها وعدم وجود معلومات متعددة اللغات، حيث إن غالبية المواد الإعلامية الخاصة ببلد المنشأ متوفرة باللغة الإنجليزية. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن ثمّة عدم توازن بين بلدان المنشأ التي يتوفر بشأنها عدد كبير من تقارير المعلومات الخاصة ببلد المنشأ والبلدان التي لا تتوفر بشأنها معلومات أو أنها معلومات محدودة، فضلاً عن عدم وجود بيانات عن مقدمي الطلبات من الجنسين والأوضاع في بلدانهم الأصلية.

4.13. انعدام الجنسية في سياق اللجوء

في سياق اللجوء، قد يؤثر انعدام الجنسية في عملية اتخاذ القرار بشأن طلب الحماية الدولية فضلاً عن الضمانات الإجرائية الممنوحة لمقدم الطلب. في عام 2022، أدخلت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّعة تغييرات تشريعية وسياساتية لمعالجة حالات انعدام الجنسية، من بينها وضع إجراءات مخصصة لتحديد حالات انعدام الجنسية وتيسير الحصول على الجنسية وتحديث التوجيهات المتعلقة بمعالجة الطلبات المقدمة من الأشخاص عديمي الجنسية.



على الرغم من ذلك، يبدو أن بعض التحديات لا تزال قائمة، بما فيها عدم وجود عملية لتحديد حالات انعدام الجنسية في بعض دول الاتحاد الأوروبي الموسَّعة وقلة الوعي والخبرات في القضايا المتعلقة بانعدام الجنسية في سياق اللجوء. الأمر الذي قد يولد شعوراً بعدم اليقين لدى مقدمي الطلبات بشأن العملية وحقوقهم والتزاماتهم، ويمكن أن يؤدي إلى تحديد الهوية والتسجيل غير السليم لمقدمي الطلبات.

4.14. مضمون الحماية

يُشير مضمون الحماية إلى الحقوق التي يحق للمستفيدين من شكل من أشكال الحماية التمتع بها في بلد اللجوء، فضلاً عن الالتزامات المرتبطة بها. تُمنح الحماية بحصول مقدمي الطلبات على قرار إيجابي يمنح صفة اللجوء أو الحماية الثانوية (يُشار إليها أيضاً باسم الأوضاع المتسقة مع الاتحاد الأوروبي). ويشير معدل الاعتراف إلى عدد النتائج الإيجابية كنسبة مئوية من إجمالي عدد القرارات المتعلقة بطلبات الحماية الدولية. وفي حين أن أشكال الحماية الوطنية تمنح بالفعل وضع الحماية لرعايا البلدان الثالثة، فإن تلك الأوضاع – غير المنسقة عبر دول الاتحاد الأوروبي الموسع – غير مشمولة في حساب معدل القبول.



في عام 2022، بلغ إجمالي معدل القبول في الاتحاد الأوروبي الموسع بالنسبة لقرارات الدرجة الأولى بشأن طلبات اللجوء 39%. ويعني هذا أن عدد القرارات الإيجابية بلغ 252,000 قرار من أصل 646,000 قرار تم إصداره، تمنح مقدم الطلب إما صفة اللاجئ أو وضع الحماية الثانوية. ارتفع معدل القبول بنسبة 5 نقاط مئوية مقارنة بعام 2021 وكان أعلى معدل منذ عام 2017. ومنحت معظم القرارات الإيجابية في إجراءات الدرجة الأولى صفة اللاجئ (149,000 قرار أو 59% من جميع القرارات الإيجابية) ومنحت الحماية الثانوية في الحالات المتبقية البالغ عددها 103,000 حالة (41%).

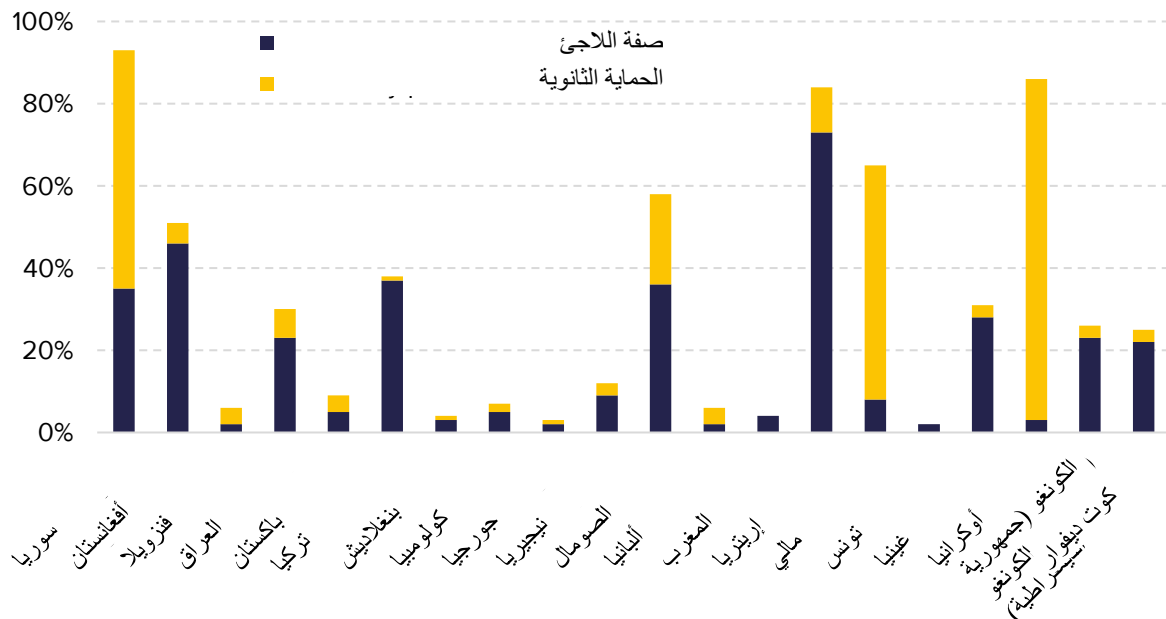
بعيداً عن الأوضاع المقررة من الاتحاد الأوروبي، إذا شمل الإحصاء تصاريح البقاء لأسباب إنسانية، لكان قد بلغ إجمالي معدل القبول في الاتحاد الأوروبي الموسع 50% بالنسبة لقرارات الدرجة الأولى في عام 2022.

من بين الجنسيات العشرين التي تلقت أكثر قرارات الدرجة الأولى في عام 2022، حصل السوريون على أعلى معدل قبول بنسبة 93%. وتبعهم الأوكرانيون (86%) والإريتريون (84%). وكان من بين المجموعات الأخرى التي حظيت بمعدلات قبول مرتفعة نسبياً مواطني مالي (65%)، والصومال (57%) وأفغانستان (51%) (انظر الشكل 3).

حصل السوريون والأوكرانيون والإريتريون على أعلى معدلات قبول في عام 2022



الشكل 3. معدلات القبول في الدرجة الأولى للجنسيات العشرين الأولى التي صدرت بحقهم معظم القرارات في دول الاتحاد الأوروبي الموسع، حسب الجنسية والصفة الممنوحة، 2022



ملحوظة: تلقت الجنسيات العشرين هذه أكبر عدد من قرارات الدرجة الأولى الصادرة في دول الاتحاد الأوروبي الموسع في عام 2022. وهي مرتبة (من الجانب الأيسر إلى الأيمن) من حيث عدد القرارات الصادرة. المصدر: يوروستات [migr_asycdfsta] اعتباراً من 13 نيسان/أبريل 2023.

يشكل نطاق الحقوق والخدمات التي يحصل عليها المستفيدون من الحماية وجودتها فرص اندماجهم الفعّال في المجتمع المضيف. في عام 2022، كانت سياسات الإدماج تستقطب في المقام الأول الأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية مؤقتة من أوكرانيا، بما في ذلك تيسير التوجيه الاجتماعي لهم، وحصولهم على التعليم والعمل والرعاية الصحية، وتوفير استحقاقات الرعاية الاجتماعية.

استمر الاتجاه الذي لوحظ في السنوات الماضية نحو إشراك طائفة من أصحاب المصلحة وتحسين التعاون من أجل إدماج المستفيدين من الحماية الدولية في عام 2022، كما أن الحاجة الملحة والواسعة النطاق إلى توفير الدعم لإدماج الأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية مؤقتة قد أدت إلى زيادة تحفيز عملية التعاون هذه من العديد من أصحاب المصلحة. ولهذا، قامت دول الاتحاد الأوروبي الموسّع بتجربة بعض الطرق الجديدة والمبتكرة للعمل معاً من أجل إدماج الأشخاص المحتاجين إلى الحماية.

لدعم وضع السياسات المستند إلى الأدلة، واصل مختلف أصحاب المصلحة، بما فيهم السلطات الوطنية والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر ومنظمات المجتمع المدني، تقييم عناصر برامج الإدماج على مدار عام 2022. ومن شأن الدروس المستفادة من الجهود الرامية إلى إدماج المستفيدين من الحماية المؤقتة توفير مزيد من الآراء المستنيرة بشأن أثر مختلف نُهج الإدماج في المستقبل. وبالتوازي مع ذلك، واصلت بعض دول الاتحاد الأوروبي الموسّع مبادرات تمنح حق البقاء لمقدمي الطلبات السابقين الذين تُعدّرت إعادتهم والذين وصلوا إلى مستوى معين من الاندماج.

كثيراً ما خُفّت الزيادة في طلبات اللجوء في عام 2022 أثرًا وتسببت في تأخير تسليم وثائق الإقامة والسفر للمستفيدين من الحماية الدولية، ما قد يعرضهم لتأخير حصولهم على الخدمات والحقوق الأخرى. وكما لوحظ في السنوات السابقة، واصلت المحاكم القيام بدور هام في صياغة تفسير أسس وإجراءات إعادة النظر في الحماية الدولية أو سحبها، في حين عكفت السلطات القضائية أيضًا على دراسة السياسات والممارسات الوطنية في مجال جمع شمل الأسرة.

4.15. إعادة التوطين والقبول لأسباب إنسانية

بعد تقليص الأنشطة في مجال إعادة التوطين في ظل جائحة كوفيد-19، أعادت دول الاتحاد الأوروبي تفعيل البرامج تدريجيًا خلال عامي 2021 و2022. وفي هذا السياق، واصلت دول الاتحاد الأوروبي الموسّع جهودها للوفاء بالتزاماتها. وتطلب ذلك تعديل الأولويات والبرامج وفقًا للتحديات الجديدة خلال العام، مثل استمرار الأزمة في أفغانستان ووصول أعداد كبيرة من النازحين من أوكرانيا. وأدى الضغط الحاد على نظم الاستقبال الوطنية إلى تأخيرات في تنفيذ تعهدات إعادة التوطين من جانب العديد من دول الاتحاد الأوروبي الموسّع.



عمومًا، جرى تعزيز دور منظمات المجتمع المدني والشركات الخاصة والجماعات المجتمعية من خلال إبرام اتفاقات جديدة لأنها تؤدي دورًا هامًا في استقبال اللاجئين الذين أعيد توطينهم وفي عملية الاختيار والإحالة. ولقياس أثر برامج إعادة التوطين، أجرت دول الاتحاد الأوروبي الموسّع ومنظمات المجتمع المدني تقييمات لتحديد الدروس المستفادة والممارسات الجيدة.

في مجال السماح بالدخول لأسباب إنسانية، تركزت الجهود في معظمها على وصول الرعايا الأفغان المعرضين للخطر. ومرة أخرى، نُفذت المبادرات ذات الصلة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

5. الأطفال وذوو الاحتياجات الخاصة في إجراءات اللجوء

لما كان الأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية مؤقتة يتألفون في الأساس من النساء والأطفال في عام 2022، احتاجت دول الاتحاد الأوروبي الموسّع إلى تعديل خدمات الدعم الموجهة عمومًا إلى طالبي الحصول على الحماية الدولية الذين هم في الغالب رجال. وتتعرض النساء والأطفال الفارون من أوكرانيا لخطر الاتجار، ولذلك قام عدد من دول الاتحاد الأوروبي الموسّع بحملات لمنع الاتجار والتوعية بمخاطره. كما بذلت مزيدًا من الجهود من أجل تحديد هوية الضحايا بشكل أفضل وتقديم الدعم السريع والكافي.



وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها دول الاتحاد الأوروبي الموسّع لتحسين تحديد الهوية والإحالة والمتابعة في وقت مبكر، شكل تحديد هوية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير أماكن الإقامة والدعم في حينه لأشد الفئات ضعفًا تحديًا أكبر في ظل نظم الاستقبال المشبعة. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت العديد من الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني إلى أن طالبي الحصول على الحماية الدولية يصلون إلى الاتحاد الأوروبي في حالات صحية أسوأ مما كان عليه الحال في السنوات الماضية.

كثيرًا ما تدخلت المحاكم للبت في عدد من القضايا المتعلقة بمقدمي الطلبات ذوي الإعاقة والاحتياجات الصحية الخاصة، وفي المسائل المتعلقة بالحماية الفعالة للنساء والفتيات، وفي الحالات التي تنطوي على مطالبات تتعلق بالميل الجنسي والهوية الجنسية.

في عام 2022، قدم قاصرون غير مصحوبين بذويهم من جميع دول الاتحاد الأوروبي الموسّع 42,000 طلب لجوء، وهو العدد الأكبر منذ عام 2016. ومثل هذا العدد زيادة قدرها ثلاثة أضعاف عن السنة الماضية، وزيادة طفيفة عن النمو في مجموع الطلبات (أكثر من 53%). وشكل مواطنو جنسيتان معًا ثلثي الطلبات المقدمة من القُصّر غير المصحوبين بذويهم: قُدّم ما يقرب من نصف الطلبات من الأفغان (20,000) والسوريين (10,000).

وقدّم أكثر من نصف جميع طلبات الحماية الدولية المقدمة من القُصّر غير المصحوبين بذويهم في النمسا (13,000 أو 31%)، وألمانيا (7,300 أو 17%)، وهولندا (4,200 أو 10%). وفي كل من النمسا وهولندا، وكذلك في بلغاريا (3,400)، وفرنسا (1,000) وقبرص (900)، بلغت أرقام عام 2022 أعلى الأرقام المسجلة (انظر الشكل 4).

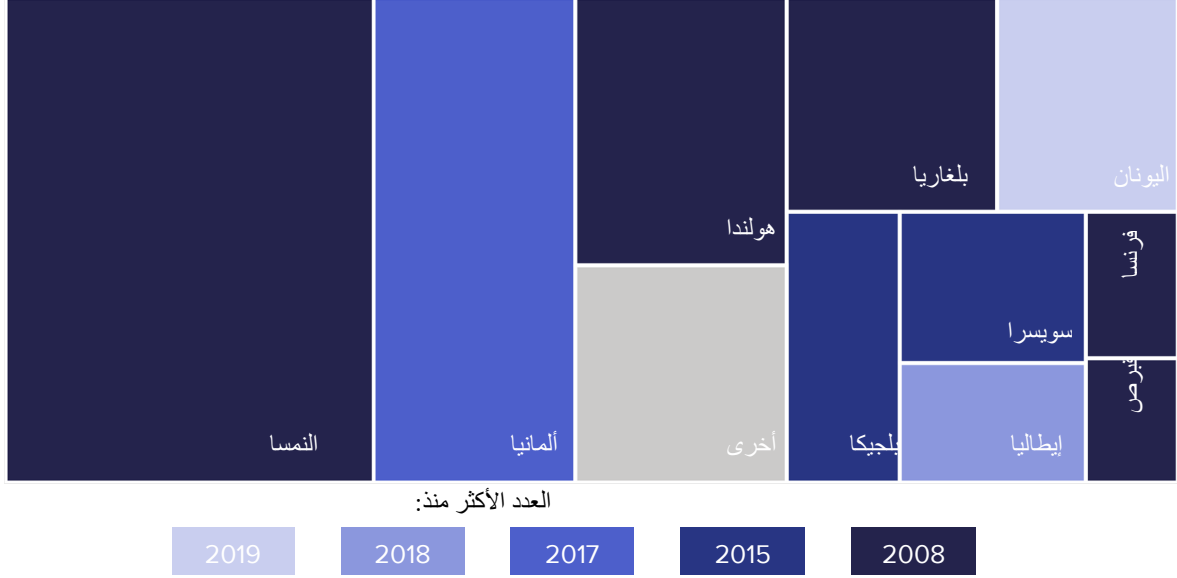
مُنحت صفة اللاجئ أو وضع الحماية الثانوية لجميع القُصّر غير المصحوبين من السورين تقريبًا (96%). وعلى النقيض من ذلك، صدر عدد قليل من القرارات الإيجابية للقُصّر من بنغلاديش (6%).

تم سحب نحو 18,000 طلب من قبل قُصّر غير مصحوبين بذويهم في 20 دولة من دول الاتحاد الأوروبي الموسّع قدمت بياناتها. وعلى غرار الطلبات التي تم سحبها من قبل مقدمي الطلبات البالغين، بلغ هذا العدد حوالي ضعف العدد المسجل في عام 2021. والواقع أن الزيادة في الطلبات المسحوبة تفوق الزيادة في الطلبات المقدمة من القُصّر غير المصحوبين بذويهم. فقد تم سحب الطلبات في الغالب من جانب مجموعة معينة: كان 95% من مقدمي الطلبات الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و17 عامًا. وكانت جميع عمليات السحب تقريبًا ضمنية، ما يُشير إلى أن القُصّر غير المصحوبين لم يخطرأ السلطات باعتبارهم سحب الطلب. ومن الممكن أن تشير عمليات السحب هذه إلى تنقلات ثانوية نحو دول أخرى من دول الاتحاد الأوروبي الموسّع.

عدد مرتفع على نحوٍ غير مسبوق من القَصْر غير المصحوبين الذين يقدمون طلبات في بلغاريا وفرنسا وقبرص والنمسا وهولندا



الشكل 4. أعلى 10 دول في الاتحاد الأوروبي الموسَّع تتلقى طلبات من قَصْر غير مصحوبين بذويهم، 2022



العدد الأكثر منذ:

2019

2018

2017

2015

2008

ملحوظة: لم تتوفر البيانات الخاصة بأيسلندا.
المصدر: يوروستات [migr_asyunaa] بدءًا من 13 نيسان/أبريل 2023.

أدت الزيادة في عدد الأطفال غير المصحوبين بذويهم مقارنة بعام 2021 إلى ممارسة ضغط إضافي على الإجراءات ذات الصلة، مثل تعيين وصي وتقييم سن القَصْر الذين أعلنوا عن أنفسهم. وكان لهذه الزيادة أيضًا أثر على الحدود الزمنية لمعالجة الطلبات وتوفير الظروف المادية الملائمة لاستقبال القَصْر غير المصحوبين بذويهم وتقديم الدعم لهم.

ملحوظات ختامية

في عام 2022، تلقت دول الاتحاد الأوروبي الموسّع عددًا غير مسبوق من الأشخاص المحتاجين إلى الحماية، كما شهد عليه العدد المتزايد بصورة حادة من طالبي اللجوء وأكثر من 4 ملايين نازح من أوكرانيا يطلبون الحماية المؤقتة. وفي حين أن العدد الإجمالي لخمسة ملايين شخص يصلون إلى الاتحاد الأوروبي يشكل ضغطًا كبيرًا على الإدارات الوطنية، فقد تم إيجاد حلول على الصعيدين الأوروبي والوطني لتلبية احتياجات طالبي الحماية.

جاءت الاستجابة الأوروبية لاحتياجات الملايين من النازحين من أوكرانيا بناءة وموجهة نحو الحماية، ويمكن أن تكون بمثابة مخطط سياسي وتنفيذي للمستقبل. ودفع عدد من العوامل إلى تحقيق هذا النجاح، بما فيها التشريعات الموجودة سلفًا التي وضعت خصيصًا لتلبية هذه الحاجة، فضلًا عن الإرادة السياسية لتفعيل هذه التشريعات والإسراع في إنشاء هياكل الدعم ذات الصلة. والأهم من ذلك أن التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين والمتنوعين على أساس التضامن الأوجه كان له دور رئيسي في وضع الحلول وتنفيذها: التضامن مع الأشخاص المحتاجين إلى الحماية؛ والتضامن عبر جميع دول الاتحاد الأوروبي؛ والتضامن بين مختلف الجهات الفاعلة التي تمكنت من حشد الموارد والتوجه نحو الهدف نفسه. وقد اجتمعت مؤسسات ووكالات الاتحاد الأوروبي، والسلطات الوطنية والمحلية، والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، فضلًا عن المواطنين العاديين والمجتمعات المحلية، على قلب رجل واحد وأثرت خبرات كل منها في تقديم حلول فعالة.

للهوض بتحقيق المستوى الأمثل لنظم اللجوء في الاتحاد الأوروبي في عام 2022، دعت الرئاسة الفرنسية والتشبيكية لمجلس الاتحاد الأوروبي إلى اتباع نهج تدريجي، واستطاعتا تشجيع المضي قدمًا في المفاوضات المتعلقة بميثاق الهجرة واللجوء، وزادت من تعزيز التعاون العملي فيما بين الدول الأعضاء. وتُوج هذا العمل باعتماد ولايات تفاوضية بشأن نظامي الفرز والبيرووداك، والاتفاق السياسي بين المشرعين المشاركين بشأن خارطة طريق مشتركة للمفاوضات بشأن مجموعة الإصلاحات، والاتفاق المتعلق بألية التضامن الطوعي. ويمكن أن يكون لهذه الزيادة في الالتزام، القائم على التوازن بين التعبير عن التضامن والمسؤولية، أثر تراكمي إيجابي، ما يزيد من إثراء عملية وضع السياسات وتيسير اعتماد الميثاق في نهاية المطاف في السنوات المقبلة.

على خلفية هذه التطورات في إصلاح نظام اللجوء الأوروبي المشترك، يسعى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه جاهدين لتحقيق النزاهة الثنائية، أي النزاهة في إجراءات اللجوء وسلامة إدارة الحدود. والواقع أنه على مدى السنوات الماضية، كان هناك تأكيد على اتباع نهج فعال قدم بوصفه عنصرًا أساسيًا في طريقة تعزيز الميثاق. ومن بين أحد الأهداف المعلنة لتفتيح نظام شنغن تعزيز القدرة على مواجهة التهديدات الخطيرة، مثل استغلال المهاجرين كأداة ضغط، من خلال الإدارة المتكاملة للحدود. وفي الوقت ذاته، تستنعب الإدارة الفعالة النزاهة في استقبال الأشخاص المحتاجين إلى الحماية مع الاحترام الكامل للحقوق الأساسية ومعالجة الطلبات بطريقة منصفة وكريمة.

وفي الوقت الذي يجري فيه تحديث إدارة الحدود، من الضروري كذلك ضمان حصول المحتاجين على الحماية دون قيد أو شرط. وفي حين سُرع في اتخاذ خطوات رئيسية في هذا الاتجاه، مثل المناقشة – والتوجيهات المرتبطة بها – بشأن إنشاء آليات وطنية مستقلة للرقابة على الامتثال لحقوق الإنسان على الحدود الخارجية، فإن التقارير المثيرة للقلق الصادرة عن المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني تثير بواعث قلق بشأن الممارسات التي تعوق الوصول الفعلي إلى الحماية.

لضمان التفسير الصحيح لنظام اللجوء الأوروبي المشترك، واصلت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، فضلًا عن المؤسسات القضائية على الصعيد الوطني، تمحيص التشريعات والسياسات والممارسات الوطنية في عدد من المجالات المتصلة بنظام اللجوء الأوروبي المشترك في عام 2022. وتم التشديد بوجه خاص على تطبيق مبدأ عدم الإعادة القسرية والوصول الفعلي إلى الأراضي وإجراءات اللجوء. وللحفاظ على نزاهة نظام اللجوء الأوروبي المشترك، من الأهمية بمكان أن تنفذ السلطات الوطنية القرارات الصادرة عن المحاكم تحقيقًا لهذه الغاية.

في بيئة اللجوء سريعة التغير، حيث تتطلب التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين في وضع حلول الحماية وتنفيذها، تطورت وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء لتصبح عنصرًا حيويًا في هيكل اللجوء الأوروبي. وستواصل الوكالة، بما تتمتع به من ولاية معززة، دعم تنفيذ نظام اللجوء الأوروبي المشترك في جميع أنحاء أوروبا. وإلى جانب مع الدعم التقني والعملي والتدريب الذي تقدمه الوكالة، سيحفر المنصب الجديد لموظف الحقوق الأساسية المستقل العمل على ضمان حماية حقوق طالبي اللجوء دائمًا. وستعمل الوكالة، من خلال آلية الرصد التابعة لها، على نحو وثيق مع الدول الأعضاء في السنوات المقبلة لرصد التطبيق العملي والتقني للالتزامات القانونية للاتحاد الأوروبي ومساعدة الدول الأعضاء في تحديد القيود المحتملة في نظم اللجوء والاستقبال، ما يسهم في نهاية المطاف في إيجاد نظام لجوء أكثر اتساقًا في الاتحاد الأوروبي.

تقرير اللجوء لعام 2023: ملخص تنفيذي

يقدم تقرير اللجوء لعام 2023، بوصفه مصدرًا مرجعيًا للمعلومات بشأن الحماية الدولية في أوروبا، نظرة عامة شاملة على التطورات الرئيسية في مجال اللجوء في عام 2022. يقدم الملخص التنفيذي نسخة موجزة من التقرير الرئيسي.

تقوم الوكالة الأوروبية للجوء (EUAA) بجمع المعلومات حول جميع جوانب نظام اللجوء الأوروبي المشترك. وتحققًا لهذه الغاية، يُبرز التقرير التغييرات في السياسات والممارسات والتشريعات. ويستعرض اتجاهات اللجوء والمؤشرات الرئيسية للعام المرجعي 2022، ويقدم لمحة عامة عن نظام دبلن الذي يحدد الدولة العضو المسؤولة عن دراسة الحالة وقسمًا مخصصًا لمقدمي الطلبات من ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم القُصّر غير المصحوبين بذويهم. يورد التقرير أمثلة من السوابق القضائية لتفسير القوانين الأوروبية والوطنية في سياق قوانين اللجوء في الاتحاد الأوروبي.

يستند تقرير اللجوء لعام 2023 إلى المعلومات المستقاة من مجموعة كبيرة من المصادر – من بينها المنظورات المقدمة من السلطات الوطنية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية – في تقديم صورة كاملة ووجهات نظر متنوعة. يُعدُّ التقرير، الذي يغطي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بمثابة مرجع لأحدث التطورات في مجال الحماية الدولية في أوروبا.